

المجتمع المدني السوري في مواجهة النظام

تاريخ من المواجهة

بخصوص النقابات التي اعترضت على سياساته، وأعاد الكرة بخصوص تجربة (ربيع دمشق)، فجعل الفاعلين أمام الرأي العام محض أدوات حزبية، ما يسهل عليه تسييس حراكها وتجريمه لاحقاً، بينما كان الواقع يقول شيئاً مختلفاً.

ووفقاً للوقائع التي يمكن مراجعتها في التجريبتين كلتاهما؛ يمكن للباحث ملاحظة أن الحديث عن مجتمع مدني سوري يواجه السلطة السياسية كان غائباً مقابل اعتبار أن الحراك القائم ضدها إنما هو حراك قوى سياسية، وقد استجابت أحزاب سياسية لهذا الإيحاء الضمني، فذهبت إلى إنشاء سرديّة تجعل حراك المجتمع المدني يبدو ملحقاً بها!

وهنا يجد الباحث أنه من الضروري توسيع مجال البحث من أجل قراءة أكثر عدالة للوقائع التاريخية، ومن أجل وضع النضالات التي بذلها النقابيون والمثقفون الذين ساهموا في النضال السلمي الديمقراطي، في المكان الذي تستحقه ضمن مشهدية التاريخ السوري.

2. أهمية البحث

يمكن إدراج البحث ضمن مسار التحري الواجب والضروري لتبيان ما اكتنفه الغموض أو الإهمال أو الإنكار أو التهميش للأدوار التي قامت بها القوى المجتمعية السورية التي أُطّرت لاحقاً ضمن إطار تعبير (المجتمع المدني)، وهنا يجب لفت الانتباه إلى قيام عدد من الباحثين بالاشتغال على تاريخ المجتمع المدني السوري عموماً⁽²⁾، وعلى التفاصيل الخاصة بالتجريبتين كلتاهما، أي تجربة النقابات السورية في 1980 و(ربيع دمشق) في 2001، لكن هذا الجهد لم يُجمع من أجل دراسة مدى ترابطها أو البحث في العلاقة القائمة بين الفاعلين الأساسيين فيها.

وبالتأكيد يمكن النظر إلى التجريبتين من زاوية أنهما قد واجهتا عسف النظام الدكتاتوري، لكنهما أيضاً عانتا عدم تبلورهما في مجال البحث والتمحيص، وربما ينطبق هذا

علي سفر⁽¹⁾

أولاً: ملخص البحث

ركزت سياسية النظام السوري الداخلية منذ تولي حافظ الأسد مقاليد السلطة على منع تطور أي حراك مجتمعي يمكن أن يتخذ مواقف صريحة وواضحة ضد سياساته في أي مجال وشأن، وعلى هامش احتدام صراع القوى الأمنية مع العناصر الجهادية المسلحة التابع لتنظيم الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين في نهاية السبعينيات، ظهر جلياً أن المجتمع المدني السوري -ولا سيما التجمعات المهنية- يمكن أن يخرج من القيود المفروضة عليه باتجاه مواقف مختلفة بما يخص ما يجري في البلاد، وقد فعلت ذلك نقابات عدة، ما أدى إلى التعامل القمعي معها، إذ اعتقل قادتها وحُلّت بصورة غير قانونية، وجرى العمل لاحقاً على منع ما حدث من التكرار، من خلال قوينة السيطرة عليها، لكن تجربة (ربيع دمشق) التي سبقت الثورة السورية بعشر سنوات أفصحت عن قدرة المجتمع على خلق أدوات مقاومة متجددة، لكن النظام استطاع مرة أخرى أن يستعيد هيمنته على المجتمع بعد هذه التجربة، وبما يكشف طبيعته غير القابلة للإصلاح، ولا سيما في احتكاره القوة والسيطرة على مناحي الحياة كلفة.

1. مشكلة البحث

يذهب البحث نحو رسم الحدود الفاصلة بين القوى السياسية والفاعليات والمؤسسات التي ظهرت ضمن إطار المجتمع المدني، إذ إن النظام اتبع سياسة التعمية

(2) يمكن الاطلاع على دراسة منذر الشيخ، "المجتمع المدني السوري قبل عام 2011"، مركز حرمون للدراسات المعاصرة <https://zu.pw/v8hA7hs> وأيضاً على مجموعة الأبحاث المعنونة بـ"أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة المجتمع المدني رغم كل الصعوبات"، سلام الكواكي (محرراً)، بيت المواطنة، (2013).

(1) كاتب وصحافي سوري.

في نهاية مرحلة السبعينيات من القرن العشرين وفي بدايات الألفية الجديدة بسياسة قمعية شديدة ومركزة، أدت إلى تحجيمه كثيرًا، إذ يتضح من خلال تتبع ما جرى أن مشكلة (المجتمع المدني) في التجربة المحلية ليست بنوعية خاصة، وإنما تتبع أساسًا من سيطرة النظام الاستبدادي على المجتمع.

5. الدراسات والبحوث السابقة

على الرغم من وجود دراسات ومؤلفات عدة أحاطت بتجربة (ربيع دمشق) إلا أن تجربة النقابات المهنية بقيت من دون دراسة، ولم تتوفر بحسب علمنا أي دراسة سابقة تربط بين التجريبتين ولا سيما لجهة خضوعهما للآليات القمعية نفسها التي درج على اتباعها نظام الأسد.

ثانيًا: مقدمة

لم تبدأ تجربة السوريين في إنشاء المنظمات والجمعيات والأطر السياسية للأحزاب وغيرها والمهنية كالانحادات والروابط بعد قيام الثورة السورية في 2011، بل إن نظرة تاريخية مدققة في ماضي الحراك المجتمعي وعلى رأسه توجهات النخب السورية، يوضح أن اشتغالها على تنظيم نفسها كان قد بدأ منذ نهايات العهد العثماني⁽³⁾، واستمر في زمن الانتداب الفرنسي⁽⁴⁾ فوصل في آنذاك إلى مستوى

الأمر على تجربة النقابات بصورة كاملة بينما حازت تجربة (ربيع دمشق) لأسباب موضوعية وذاتية على مساحة أوسع من التأمل والدراسة.

ينظر البحث في مسار هدفه إلى مفهوم (المجتمع المدني) في الواقع العربي، وعلى الرغم من أن مساحة المؤلفات التي ناقشته وحامت حوله في رفوف المكتبة العربية باتت واسعة جدًا، إلا أن هذا البحث أو المناقشة ما يزالان عامين، وقد فرضت مجريات ثورات الربيع العربي وتداعياته على المساهمين فيه أن ينظروا في الأدوار التي حازها المجتمع المدني في أطوار الاضطراب الواسع، والصراع المفتوح، ولعل ما جرى في البلدان العربية التي هدمت فيها الثورات وجهًا واحدًا من وجوه الاستبداد قبل أن يأتيها وجه آخر، لا ينطبق في تفاصيله على التجربة السورية، التي ما زالت قوى المجتمع فيها تواجه السلطة الدكتاتورية منذ عام 1963، ثم أمست تواجهه معه القوى المسلحة التي سيطرت على مساحات واسعة من الأرض السورية ابتداء من عام 2012، وفرضت فيها سلطة أمر واقع، وجب على المجتمع المدني أن يتصدى لها أيضًا.

وعلى الرغم من أن هذه الوقائع تبدو خارج المرحلة الزمنية التي يعالجها البحث إلا أن الإشارة إليها واجبة لكون المناقشة المشار إليها أعلاه عن (المجتمع المدني) قد انتقلت إلى هذا المستوى من دون أن تؤسس لمراجعة سابقة ترى ما حدث في الماضي، وتحاول قراءة معنى المفهوم من خلال النظرة المدققة في تمثلاته المحلية.

لهذا يجد الباحث أنه من الضروري التمعن في هذه التمثلات، وبخاصة أننا سنلاحظ أن عددًا ممن أرخوا لتلك المرحلة قد تعاطوا مع المفهوم بكيفية غير بريئة تزيد المهمش تهميشًا.

3. منهج البحث

الدراسة تبني وفق المنهج الوصفي التحليلي.

4. أهداف البحث

يطمح البحث إلى تبيان تأثير قوى المجتمع المدني السوري

(3) رامي نصر الله، منظمات المجتمع المدني في سوريا بعد العام 2011، سياسة اللامسياسية، نسخة الكترونية، (د.م، د.ن، 2020)، ص 7.

(4) ترصد مراجع التاريخ السوري نضالات القوى الوطنية السورية ضد الانتداب في هذه المرحلة إلا قلة منها تلك التي رصدت نضالات الجمعيات المهنية، وفي هذا المضمار يتحدث الباحث محمد علي الصالح في كتابه "إدارة الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (1918-1946) - تأثيراتها فيما بعد الاستقلال" عن مواجهة النقابات المزدوجة للسلطات الانتداب ولقوى مجتمعية أخرى هي البورجوازية الوطنية الناهضة في ذلك الوقت: حيث "انتظمت النقابات العمالية خلال المدة 1936-1939، في إطار انحادات غير معترف بها رسميًا، من أجل زيادة الضغط على مجلسي النواب في البلدين، ويهدف إلى إقرار تشريعات عمالية تشمل منح تعويضات عند البطالة، وإصابات العمل، وتحديد حد أدنى للأجور، والاعتراف بقانونية الانحادات التي أقاموها. ومع أن العمال حصلوا عام 1937، على اعتراف مبني بحقهم في تنظيم أنفسهم بمواجهة أصحاب العمل، إلا أن مجلس النواب السوري لم يقر التشريعات العمالية المطلوبة بحسب سيطرة أعضائه، من أصحاب الأعمال المنتهين إلى البورجوازية الوطنية الذين كان يعمل العمال في مؤسساتهم الاقتصادية- على المجلس يوميًا.

انظر: محمد علي الصالح، إدارة الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (1918-1946): تأثيراتها فيما بعد الاستقلال، نسخة الكترونية، (2020)، على الرابط: <https://books.openedition.org/ifo/15032>

بالنظام.

ويصف المؤرخ عبد الله حنا الواقع الذي آلت إليه الحركة النقابية فيقول: ((وفي الربع الأخير من القرن العشرين لم يبق من الحركة النقابية إلا اسمها. وكثيراً ما وُصف المسؤولون النقابيون (المدعومون) بأنهم تجار دون أن ينتسبوا إلى غرفة التجارة. هذا المستوى المنحدر للحركة النقابية وتحول هياكلها إلى عظام هشّة وجسم بلا روح، كان ظاهرة من ظواهر الانحدار العام الذي عزل المجتمع عن السياسة وجعل الأحزاب السياسية أثرًا بعد عين. هذه الظاهرة جرت في ظل حكم عسكري مباحثي، اتخذ من حزب البعث واجهة مدنية لتزيّن حكمه المتصف بسيطرة البورجوازية البيروقراطية والطفيلية على السلطة))⁽¹⁰⁾.

غير أن المخطط الذي اشتغل عليه الحكم البعثي في مرحلته الأسدية لم يكن ناجعاً دائماً لجهة إبقاء القوى المجتمعية تحت السيطرة، فإذا كان استبدال تكوين سياسي مثل الجبهة الوطنية التقدمية بالحراك الحزبي العام ممكناً، فإن هذا لم يبلغ وجود الأحزاب المعارضة التي عملت في بيئة الظل والخفاء، والأمر ذاته ينطبق على الجمعيات والروابط والتكوينات التي تنشأ من رغبات فئات فاعلة في المجتمع بتنظيم قواها والعمل في الضوء، ما دامت لا تعمل في المجال السياسي الصرف، أو أنها تقاربه من أحد أطرافه ولكن بأدوات سلمية، ما يعني أن حراكاً ما في هذا المجال بقي مستمراً على الرغم من سياسات النظام الترهيبية، وفي هذا المسار يجب عدم تجاهل محاولة الجمعيات الخيرية ذات المرجعية الإسلامية⁽¹¹⁾ على سبيل المثال لا الحصر

(10) عبد الله حنا، مراحل الحركة النقابية السورية، على الرابط:

<https://feneks.net/index.php/study/social35847-2020-05-02-17-09-41/>

(11) نظرت الباحثة لورا رويج دي البفيرا وتينا زنتل في وضع الجمعيات الخيرية السورية فذكرنا أن سياسة نظام البعث أدت إلى حصر (عدد المنظمات الخيرية المنشأة في تلك الفترة) وطبقاً للإحصائيات الرسمية، انخفض عدد الجمعيات المسجلة بين عامي 1962 و2000 من 596 إلى 513 جمعية. وأدى الرقش شبه الألي للترخيص لجمعيات خيرية جديدة إلى تطور منظمات خارج الإطار الرسمي نشطت خلف الكواليس إما من خلال الشبكات غير الرسمية المرتبطة بشخصيات كاريزمية، أو في ظل حماية المؤسسات الدينية المسيحية، أو تحت جناح الجمعيات الخيرية القائمة التي خدمت كمظلة.

انظر: د.م. نهاية العقد الاجتماعي البعثي في سوريا بشار الأسد: قراءة في التحولات الاجتماعية السياسية من خلال الجمعيات الخيرية، حبيب الحاج سالم (مترجمًا)، معهد العالم للدراسات، 30 نوفمبر/ تشرين الثاني، 2017، على الرابط:

<http://alalam.org/ar/politics-ar/syria-ar/item400-601021016/>

أما الباحثة رغدة زيدان فأشارت إلى أن التعديلات التي فرضها نظام حافظ الأسد على قانون الجمعيات رقم 93 في سورية الذي صدر في زمن الوحدة مع مصر بتاريخ 13 نوفمبر/ تشرين الثاني

من الفاعلية يحسب له الحساب⁽⁵⁾ واستمر ذلك في عهد الاستقلال⁽⁶⁾، وقد اشتغلت المؤسسات المستقلة عن الدولة وعلى وجه الخصوص النقابات المهنية على تفعيل دورها بالتوازي مع نشاط الأحزاب السياسية في مراحل مؤثرة من تاريخ سورية الحديث، ولا سيما في مرحلة الخمسينيات، لكنها تعرضت في مرحلة الوحدة مع مصر إلى ضغوط من السلطات الحاكمة هدفت إلى إلغاء استقلاليتها السياسية وإحاقها بالنظام الناصري⁽⁷⁾، وقد استعادت في مرحلة الانفصال بعضاً من حريتها، لكنها سرعان ما عادت لتواجه محاولات حزب البعث السيطرة على قوى المجتمع السوري منذ⁽⁸⁾ 1963، وقد حاول النقبائون مع غيرهم الإبقاء على فاعليتهم مستقلة عن سيطرة الأحزاب السياسية بالقدر ذاته الذي حاولوا فيه الدفع بوجودهم بعيداً عن سيطرة الدولة⁽⁹⁾، لكن هذه المحاولات وصلت إلى نهايتها في نهاية السبعينيات عندما وجدت القوى المجتمعية عمومًا نفسها في الوسط تمامًا بين قوتين تتصارعان عبر أدوات عنفية، تحاول كل منهما تجيير وجود القوى الأخرى وصوتها إلى جانبها، وعندما سعى النقبائون إلى الالتزام بالقواعد الأساسية الضابطة لوضع المجتمع عبر الطلب من النظام الأسدي الالتزام بالدستور واجهوا مصيرهم عبر الاعتقال سنوات طوال بعد صدور قرارات بحل نقاباتهم، حيث انتهى مصيرها إلى محض ملفات في مكتب خاص بها في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أي الإلحاق الكامل

(5) (في عام 1933، وتحت ضغط التظاهرات الشعبية، وإضراب النقابات العمالية، والمطالبة بأن تفر الدولة برنامجاً أساسياً لتوفير فرص العمل، ومكافحة البطالة، أعلن المفوض السامي دي مارتل de Martel، عن برنامج لمكافحة البطالة، مخصصاً لذلك مبلغ عشرة ملايين ليرة). المرجع السابق.

(6) رامي نصر الله، منظمات المجتمع المدني في سوريا بعد العام 2011، ص 7.

(7) ستيفن هايدمان، التسلطية في سورية، صراع المجتمع والدولة، عباس عباس (مترجمًا)، ط 1، بيروت: دار رياض الريس، 2011، ص 237-238.

ويحسب الباحث فإن العمال السوريين باتوا في نهاية العام 1960 تحت سيطرة بيروقراطية الدولة تمامًا، انظر ص 246.

(8) يوضح ستيفن هايدمان بان توجهات البعثيين في مراحل حكمهم الأولى تركزت ((على السعي الحثيث إلى قمع القطاع الخاص، وضمان هيمنة الدولة على الرأسمال، والقضاء على استقلالية النخب التقليدية والبرجوازية الجديدة. كذلك وجهت اهتماماً مماثلاً نحو تدعيم التحالف المنتموج حول قطاعات شعبية غير معبأة سياسياً ومنظمة تنظيمياً نقابياً خاضعاً للسيطرة)). انظر: المرجع السابق، ص 257.

(9) ينقل الباحث جورج بيره عن أحد قادة نقابة المهندسين أن نقابته استمرت في الستينيات في فصلها بين السياسي والنقابي وذلك، لخوف النقابة من هيمنة الدولة وبخاصة لأهم على وغي بعدم الاستقرار السياسي في البلاد، ولذلك فقد حرصوا على دعم انتخاب عدد محدد من البعثيين حتى لا تنظر الدولة إلى النقابة كممثل للمعارضة" انظر: جورج بيره، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، د.ت)، ص 77.

لقد سبق الحراك المجتمعي المستقل عن الدولة والذي يقارب السياسية الباحثين الذين سعوا لتعريف مفهوم (المجتمع المدني)، ويوضح نشاط النقابات العلمية في 1980 الذي نركز عليه هنا، أن ممارسة النقابيين لدورهم النقابي كانت ملتصقة بفهمهم العام لدورهم في المجتمع، وضرورة اضطلاعهم بواجبهم الوطني⁽¹³⁾ ما أدى في الحصيلة إلى تصادمهم مع النظام، وبالطبع من دون أن يصفوا أنفسهم بأنهم من فئات (المجتمع المدني) حيث لم يكن هذا التعبير حاضراً في المجال العام، ولعل نضالهم السابق على رواجه وضع بينهم وبين الدراسات المتخصصة مسافة ما، إضافة إلى أن المصطلح بذاته، وبحسب ما تذكر الباحثة ماريكا بوسمان ((اكتسب دلالات سلبية لدى النظام بسبب علاقته بريبع دمشق. وقد تجنب الناس استخدام المصطلح في السنوات الأخيرة، مستخدمين بدلاً منه مصطلح (المجتمع الأهلي)). ونادراً ما يتم⁽¹⁴⁾ ممارسة استقطاب التأييد حيث ينظر له على أنه نشاط سياسي؛ ويتم كذلك تنفيذ بناء القدرات من قبل بعض المنظمات، ولكنه يعتبر على أنه نشاط مشبوه بالنسبة للنظام))⁽¹⁵⁾.

لم يحظ النقابيون فعلياً بالتعمق البحثي حول سياق ممارستهم ودورهم السابق على الثورة السورية، ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري تبين موقع نشاطهم وفاعليتهم في سياق النضال في مواجهة النظام، بوصفهم قوة رائدة من قوى المجتمع المدني، بالقدر ذاته الذي يوجب إظهار ارتباط ربيع دمشق بالتوجهات ذاتها.

الاحتفاظ بقليل من الحرية بما يتيح لها إدارة أعمالها، لكنها في النتيجة خضعت لسياسة القمع الرهيبة التي تعرضت لها قوى المجتمع المدني كلها.

لكن وجود بعض الجمعيات والروابط المستقلة، وكذلك سيطرة الأجهزة الأمنية على النقابات العمالية والمهنية، أنتجا في الحصيلة حالة غريبة يصفها الباحث موريس عايق بمفارقة الدولة السورية، فهي تمتلك أدوات القوة وبسط السيطرة، لكنها لا تستطيع ضمان ولاء أفراد المجتمع، وفي هذا السياق يركز عايق على فكرة مهمة ينقلها عن نموذج الدولة في العالم الثالث، وفق الباحث جويل ميغدال تقول: ((في هذا النموذج، تفق الدولة والمجتمع في مواجهة بعضهما البعض، قوة أحدهما تعتمد على ضعف الآخر. تجد الدولة نفسها في حالة منافسة دائمة مع أشكال أخرى للتنظيم الاجتماعي. وفي إطار سعيا لتعظيم نفوذها وسيطرتها الاجتماعية، فإنها تسعى إلى إضعاف النخب المحلية وبقية روابط التنظيمات الاجتماعية الموازية للدولة. مفتاح النصر في هذا الصراع يتحقق بالتحكم في المؤسسات المسؤولة عن التحكم باستراتيجيات البقاء للأفراد، والمنتصر هو الذي يكسب ولاء الناس وحكمه))⁽¹²⁾.

ولهذا ما إن شعر السوريون بإمكانية الانفلات من السيطرة المحكمة للأجهزة الأمنية على حيواتهم، حتى سارعوا إلى إنشاء المنتديات الثقافية والفكرية والسياسية في بدايات القرن، مع تولي بشار الأسد الحكم خلقاً لأبيه، وقد تنامي نشاط هذه المنتديات التي شارك فيها نقابيون سابقون ممن خاضوا في تجربة المواجهة السابقة، وقد اصطلح على تسمية هذا الحراك بـ(ربيع دمشق) الذي كان إعلاناً عن وجود المجتمع المدني السوري وفق الصيغة المعروفة حالياً عنه.

عام 1958م، جعلته مناسبة للروية الأسدية ((الساعية لتجفيف العمل المدني في سورية بغاية إحكام السيطرة على مرافق البلاد كلها، وأعطت التعديلات صلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية ليس فقط في عملية تأسيس الجمعيات، بل في دمجها وحلها، وعمدت إلى تجفيف المنابع المالية للعمل المجتمعي القائم على التبرعات والهبات، وتعاملت مع الجمعيات بوصفها مؤسسات للقطاع العام، عليها إثبات كفاءتها تحت طائلة (الجل)).

انظر: رغدة زيدان، "الجمعيات الإسلامية ودورها الاجتماعي والسياسي في سورية من بداية القرن العشرين حتى ثورة 2011"، مجلة قلمون، العددان الثالث عشر والرابع عشر، (كانون الأول/ ديسمبر 2020)، ص 31.

(12) موريس عايق، مفارقة الدولة في سوريا، <https://alaalam.org/ar/politics-ar/syria-ar/> item/671

(13) حازم نهار، لؤي صافي، المعارضة السورية، ط1، (تونس: الدار المتوسطة، 2013)، ص 27.

(14) هكذا وردت في المصدر والأصوب: تتم.

(15) ماريكا بوسمان، قطاع المنظمات غير الحكومية في سورية - لمحة عامة، ورقة إرشادية رقم 30، 2012، مركز أبحاث وتدريب المنظمات غير الحكومية الدولية (إنترناك)، ص 4.

تتبع عدد من خبرات الحياة التي تتيحها الجمعيات المتنوعة التي يستطيع الأفراد الانضمام إليها⁽¹⁹⁾.

مما يلفت الانتباه في هذا السياق أن إمكانية العثور على اجتهادات في هذا المجال في الواقع العربي تبقى قائمة ما دام ثمة أدوارًا لا يشغلها أحد، يذهب نحوها فاعلون مستقلون عن الدولة، وثمة محاولات من السلطات السياسية القائمة لتجريد القوى المجتمعية من أدواتها والمضي في احتكار الفضاء العام.

وفي معطيات ما يجري في الواقع المحلي لا يمكن النظر إلى مفهوم المجتمع المدني من دون إبراز صراعه مع الدولة الاستبدادية أولاً، والتفريق بينه وبين قوى مجتمعية تقليدية اصطلاح على تسميتها بالمجتمع الأهلي، وفي الوقت نفسه إظهار اهتمامه بالسياسة بالضرورة⁽²⁰⁾، مع الإبقاء على مسافة تفصله عن القوى السياسية المسماة أحزابًا سياسية، وذلك في سبيل الاحتفاظ بالاستقلالية التي تجعل قواه تمارس دورها النقدي الفاعل حتى في مواجهة القوى السياسية المعارضة ذاتها.

وفق هذا المسار يمكن الحصول على تحديد محلي للوظيفة التي يؤديها المجتمع المدني من دون اللجوء إلى مقاربات خارجية لا تتطابق مع واقعه، وقد سبق للمفكر الراحل محمد عابد الجابري أن بنى مقاربة خاصة لتعريف مفهوم (المجتمع المدني) عبر سلسلة مقالات حاولت أن تجيب عن الأسئلة التي يطرحها الاستنفار العام فقال: ((إذا نحن تساءلنا: ما الذي جعلنا ننتبه، في وقت من الأوقات، إلى ضرورة الاهتمام بـ(المجتمع المدني) والمطالبة بالعمل على فسح المجال له لينشأ وينمو، فإن الجواب لا بد أن ينطلق، ضمنياً على الأقل، من الواقع التالي، هو أن هناك في بعض المجتمعات العربية اليوم إرهابات بقيام المجتمع المدني فيها. وهذا أمر يشي بفشل النموذج المجتمعي الذي شيد على الأرض العربية قبل ظهور هذه الإرهابات. نقصد بذلك

ثالثاً: تعريف المجتمع المدني في الواقع المحلي

منذ أن درج استخدام مصطلح (المجتمع المدني) في الدراسات السياسية والاجتماعية والحقوقية العربية، وُسعت محاولات الباحثين لتقديم تعريف يجمع التفاصيل كلها المتضمنة في هويات الفاعلين في فضاء المجتمع المدني، وأيضاً المهمات التي يمكن أن يؤديها هؤلاء ضمن مسار حضورهم في الفاعليات المجتمعية الاقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية.

هنا يكون من المفيد الاطلاع على سلسلة طويلة من التعريفات غير المنسجمة والمتناقضة أحياناً للمفهوم ولا سيما في البيئات الغربية⁽¹⁶⁾ التي يفصل بعضها بين دور المجتمع المدني والسياسة.

غير أنه من المتفق عليه عمومًا أن المجتمع المدني هو ((كل المؤسسات الحرة القائمة بين الفرد والدولة))⁽¹⁷⁾، غير أن عمومية هذا الجذر المفهومي تنطوي على أسئلة تخص كل كلمة فيه، وهذا يوكد في واقع الأمر اجتهادات كثيرة، لكن ما يهمنا في هذا السياق وبالنظر إلى موضع بحثنا هو التمايزات الواقعة حول تحديد من هم الذين تتضمنهم كلمة (كل)، ولا سيما في واقعنا العربي عمومًا والسوري منه على وجه الخصوص، فمن حيث الرؤية العامة فإن قائمة الجهات العاملة ضمن هذا الإطار تتسع بحسب الكاتبة جين بيثكي إشتاين لتضم ((أشكال عديدة ومختلفة من الجمعيات، غالبًا ما يطلق عليها جماعات طوعية أو مؤسسات ثانوية، مثل الأسر، المنظمات الدينية، اتحادات العمال، جماعات المساعدة الذاتية، الجمعيات الخيرية، منظمات الأحياء))⁽¹⁸⁾ لكن ستيفن ديلو يضيف إلى القائمة التنظيمات المهنية كنقابة المحامين وغيرها، أي ((كل التنظيمات التي توجد خارج الهياكل الرسمية لسلطة الدولة، والتي تشير إلى حيز مستقل يتوفر فيه للأفراد حرية

(19) ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ص 67.

(20) يحدد عزمي بشارة في سياق شرح معنى المجتمع المدني الدور المناط به في هذا السياق فيقول: ((إن المجتمع المدني من دون سياسة وخارج سياق المعركة من أجل الديمقراطية هو عملية إجهاض لمعاني المجتمع المدني التاريخية وطاقته النقدية" فضلاً عن نزع قدرته التفسيرية على فهم البنى الاجتماعية والسياسية)). انظر: عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية، ط6، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 9.

(16) مايكل إدواردز، المجتمع المدني النظرية والممارسة، عبد الرحمن عبد القادر شاهين (مترجمًا)، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 18-19.

(17) نايجل اشفورد، المجتمع المدني، نسخة إلكترونية، (د.م: مشروع منبر الحرية، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، د.ت)، ص 2.

(18) ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ربيع وهبه (مترجمًا)، ع: 467، ط1، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2003)، ص 67.

المسلمين.

رابعاً: النقابات المهنية في مواجهة النظام

بدأت محاولات النظام البعثي للسيطرة على المجتمع السوري منذ وصول الضباط البعثيين إلى السلطة في 1963، وذلك عبر فرض قانون الطوارئ الذي يحد من حركة الأفراد والجماعات على حد سواء، ويمنع الجميع من القيام بأي نشاط لا يحظى بموافقة الأجهزة المعنية، وقد أكمل هؤلاء على صعيد علاقتهم بالنقابات العمالية، السياسة القمعية التي اتبعها الحكم الناصري للبلاد خلال سنوات الوحدة⁽²⁴⁾، وبحسب الباحث جورج بيرو فإن المؤتمر السادس عشر لاتحاد نقابات العمال الذي عقد في 1968 كان ((الذروة التي تم بعدها قفل هذا الاتحاد بشكل نهائي لصالح مؤيدي السلطة السياسية))⁽²⁵⁾ إذ تغير مفهوم النقابية في السنوات التي سبقتة، من خلال منع حق الإضراب، وتوصيف الدولة نفسها بصفتها ممثلة لمصالح العمال والطبقة العاملة حيث لم يعد للنقابة حق معارضتها. وأصبح دور النقابة الجديد هو في عملية الإسهام في تنمية الإنتاج وبناء مجتمع جديد ((بحقق آمانيات الشعب العربي في الوحدة والحرية والاشتراكية))⁽²⁶⁾.

لم يغير انفتاح نظام حافظ الأسد لفترة عابرة بعد انقلابه المسمى بالحركة التصحيحية على منظمات المجتمع المدني والنقابات والأحزاب وإنشاء مجلس الشعب كنوع من الديمقراطية الشعبية⁽²⁷⁾ في طبيعة سياسة النظام الأصلية، ولا سيما محاولته مصادرة المجتمع كله، غير أن السيطرة على النقابات العمالية، لم تمكنه من مؤسسات المجتمع المدني ذات الطبيعة المشابهة كلها، فقد بقيت بعض النقابات المهنية تتمتع بقليل من القدرة على المناورة والمحافظة على استقلالها لأكثر من عقد كامل بعد هذا التاريخ، حتى إنها كانت قادرة على إصدار البيانات والمواقف التي تعارض سياسات نظام حافظ الأسد، وهذا ما فعلته

النماذج المجتمعية المرتبطة بدولة الحزب الوحيد، ودولة (ثورة الجيش)، ودولة الملكيات المطلقة والرئاسات القبلية والفردية. من هنا سنجد أن مضمون المجتمع المدني يرتبط في أذهاننا اليوم بالطموح إلى تصفية (مجتمع العسكر)، و(مجتمع القبيلة) و(مجتمع الحزب الرائد القائد)، وبالتالي فسخ المجال لقيام مجتمع المؤسسات القائمة على التعبير الديمقراطي⁽²¹⁾.

غير أن النظر إلى المجتمع المدني من خلال الغايات والأهداف المطلوبة لفئات المجتمع ولا سيما عندما يكون هذا المجتمع مصاباً بداء الدكتاتورية والقمع وسيطرة الدولة على المؤسسات كافة وحتى تلك التي يفترض أن تكون مستقلة عنها؛ يخلق نوعاً من التضليل الذاتي، حيث تلتبس الأدوار على بعضهم فلا يظهر فعلياً من هي القوى التي يمكن أن تعمل تحت إظار هذا التوصيف، لكن الباحثة السورية نور أبو عصب تتجاوز هذه الإشكالية من خلال ((اتباع مفاهيم نظرية الفوضى، التي تفترض أن القدرة على التغيير غير محصورة في أصحاب وصاحبات المناصب والسلطة، بل هي متوزعة بيننا كأفراد بأشكال وطرق مختلفة))⁽²²⁾ فتذهب إلى توسيع تعريف المجتمع المدني، ليشمل ((جميع الفئات الفاعلة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً خارج منظومات الدولة القائمة))، فتري ((أن المجتمع المدني يشمل كل من يسعى إلى عدالة اجتماعية شاملة و/أو تخفيف وطأة وشدة القمع. وقد تتمثل تلك الفعالية بنشاط فردي، أو على مستوى العائلة أو الحي أو المجموعات والتجمعات. ويشمل ذلك التعريف أيضاً الثورات والحركات السياسية المقاومة، والمبادرات والممارسات الفردية التي تصب بشكل أو بآخر في مساحة تحدي الظلم والقمع))⁽²³⁾.

وضمن هذا التحديد، يمكن النظر إلى فاعلية قوى المجتمع المدني في نهاية سبعينيات القرن العشرين، وعلى وجه الخصوص النقابات المهنية التي حاولت مقاومة تسلط نظام الأسد على المجتمع في لحظة حرجة قوامها الصراع الدموي بينه وبين تنظيم مسلح هو الطليعة المقاتلة للإخوان

(24) ستيفن هايدمان، التسلطية في سورية، صراع المجتمع والدولة، ص 237.

(25) جورج بيرو، جورج بيرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا، ص 78.

(26) جورج بيرو، جورج بيرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا، ص 78.

(27) خالد سليم عقيل، إرث ثورة، نسخة إلكترونية، (د.م، رفاق الكتب، د.ت)، ص 62.

(21) محمد عابد الجابري، المجتمع المدني والواقع العربي الراهن، <https://2u.pw/SL6mdHG>

(22) نور أبو عصب، "المجتمع المدني كأداة مقاومة: مركزية الفرد في التغيير الاجتماعي"، ملف الجمهورية، <https://2u.pw/5Se9lhY>.

(23) نور أبو عصب، "المجتمع المدني كأداة مقاومة: مركزية الفرد في التغيير الاجتماعي.

سجل بعض النقابيين ممن أتيح لهم أن يؤرخوا بصورة شفوية أو مكتوبة لمجريات هذه الوقائع وتفاصيل ما قامت به مؤسساتهم، لكن هذا لا ينفي ضرورة أن يجري البحث عن محاضر جلسات النقابات التي دُونت فيها مناقشات النقابيين ومساجلاتهم حول الخطوات الواجب القيام بها خلال الأحداث التي جرت في تلك المرحلة.⁽²⁹⁾

ومن بين ما دونه النقابيون أنفسهم، يمكن التوقف عند مذكرات النقابي الحلبي المحامي سليم عقيل التي سجلها ابنه خالد، حيث يروي مجريات ما حدث في الشهور الأولى لعام 1980، والخطوات التي اتخذتها النقابات التي لم ترسخ لسلطة الأسد وهي المحامين والمهندسين والصحافيين بالدرجة الأولى (...) وتأتي نقابة الأطباء والصيدلة وأطباء الأسنان بالدرجة الثانية⁽³⁰⁾، وفي جانب من التفاصيل ينقل المدون تفاصيل ما جرى لجهة محاولة النظام الذي أرسل رئيس الوزراء عبد الرؤوف الكسم لهذه المهمة التفاوض مع النقابيين من أجل إلغاء قرارهم بالإضراب، حيث (بدأ الاجتماع بكلمة مطولة لعبد الرؤوف الكسم يشرح فيها المؤامرة الإمبريالية الأمريكية الصهيونية على سوريا بسبب مواقفها القومية المساندة للقضية الفلسطينية ومواجهتها لإسرائيل واتفاقيات كامب ديفيد، وهي نفس الأسطوانة المشروخة التي يستعملها النظام ليبرر مصادرته للحريات والقمع المتبع ضد شعبه، اختتم حديثه بأن الحكومة والمعارضة الممثلة بنقابة المحامين في خندق واحد لمواجهة الهجمة ضد سوريا الأسد. هنا انبرى سليم عقيل للرد على رئيس الوزراء وقال له، في خندق واحد مع النظام لم ولن نكون يوماً، أنتم انتهكتم الحريات ونحن ندافع عن الحريات أنتم انتهكتم حقوق الإنسان ونحن ندافع عن حقوق الإنسان، أنتم اعتقلتم وقتلتم معارضيتكم ونحن ندافع عن هؤلاء فكيف نكون وأنتم في خندق واحد؟!))⁽³¹⁾

قائمة المطالب التي كانت تطرحها النقابات المعارضة لممارسات النظام الأسدي، لا تبدو ممثلة لأي جهة سياسية

نقابة المحامين في صيف 1976 عندما أصدرت بياناً يعارض تدخل الجيش السوري في لبنان.

وفي ظل محاولات النظام محاصرة إرادة النقابيين الحرة عبر إصدار القوانين التي تنظم المهن الخاصة بها، إلا أنه لم يتمكن من فرض سيطرته عليها، إذ تكشف نتائج الانتخابات التي جرت بين عامي 1978 و1979 أن البعثيين كانوا أقل من حصل على الأصوات فيها، ما يؤشر إلى وجود مسافة بين رؤية السلطة الحاكمة ورؤية النقابيين في مجالات عدة ولا سيما منها مسائل أساسية، تتصل بأسس إدارة النظام للدولة وللمجتمع، وهذا ما أدى في الحصيلة إلى انتهاج الأخير الأسلوب القمعي مع هؤلاء الذين رفضوا أن تلحق نقاباتهم بسياساته.

وقد أدت السياسات الدموية التي اتبعها الأسد وأجهزته الأمنية إلى تحسس القائمين على العمل النقابي للدور المناط بهم، فقاموا بإصدار البيانات التي تطالب برفع قانون الطوارئ وبالسماح بالحريات والديمقراطية، فضلاً عن إعلان الإضراب مدة يومين، ما أدى نهاية إلى إصدار النظام قراراً بحل مجالس النقابات وتجميد عملها، ثم إعادة تشكيلها وفق نظم داخلية جديدة فصلت على مقاس النظام، وبما يشبه تأميمها وجعلها مثل غيرها تابعة للحزب، تأتمر بأمره، وتنفذ سياسات حكومته.

وبحسب المهندس جهاد المسوتي فإن الوضع السياسي والأمني في سورية تطور في نيسان/ أبريل 1980 ((حتى وصل إلى نقطة لجا فيها النظام إلى حل النقابات وفرض حالة الأحكام العرفية عليها مباشرة، ومن ثم اعتقل عددًا من ناشطها من نقابتي المحامين والمهندسين، الأمر الذي شلّ النقابات نهائيًا وأبعدها عن ساحة الصراع إلى أن أعادها مكبلة بقوانين جديدة في منتصف عام 1981: القانون رقم 26 تاريخ 13/7/1981 لتنظيم مهنة الهندسة، والقانون رقم 39 تاريخ 21/8/1981 لتنظيم مهنة المحاماة، والقانون رقم 31 تاريخ 16/8/1981 لتنظيم مهنة الطب البشري إلى آخر السلسلة من قوانين النقابات المهنية التي تتطابق في ما يخص تشكيل النقابة وأجهزتها، والأهم من ذلك كله هو حل مجالس النقابة))⁽²⁸⁾

مجلة المشكاة، (آذار/ مارس 2008). <https://www.araace.net/?p=21397>

(29) لم نعتز خلال عملنا لإنجاز هذا البحث على وثائق من هذا النوع، مع ظننا بأنها غير موجودة إلا في عبدة الأجهزة الأمنية التي أغلقت مقراتها، بعد صدور القرار بحلها.

(30) خالد سليم عقيل، إرث ثورة، ص 81.

(31) خالد سليم عقيل، إرث ثورة، ص 84.

(28) جهاد المسوتي، "العمل النقابي في سورية: قراءة عامة في الأنظمة الداخلية للنقابات"، ع 1.

أنداك تدعي المعارضة⁽³⁶⁾.

بعض الدارسين توسعوا في دراسة مساحة فاعلية النقابات، فأقروا بدورها القيادي حيث يشير معاذ السراج في دراسته عن ((احتجاجات آذار/ مارس 1980 (دور النقابات المهنية))) إلى هذا الأمر فيذكر أن هذه المؤسسات كانت تخوض نضالاً صامتاً ((ينشط في الأوساط الاجتماعية منذ أواخر عام 1978. وبحلول أواخر عام 1979 كانت القوى الاجتماعية المتمثلة في النقابات المهنية على وجه التحديد، تستعيد كثيراً من قوتها وتأثيرها الشعبي، وتخرج تدريجياً عن هيمنة السلطة وأذرعها الحزبية والمخابراتية، لتقود الحراك الشعبي ضدها، وقد تمكنت من إبعاد المقربين من السلطة خارج منظمات المجتمع المدني، وتسترد بذلك شيئاً من التوازن الاجتماعي الذي فقده المجتمع السوري نتيجة سياسات السلطة⁽³⁷⁾)).

خامساً: موقف المتصارعين من الحراك النقابي

لم ير المعارضون الإسلاميون أن تحرك النقابات قد جاء من أرضية مستقلة تخصها، على الرغم من أن بعضهم ممن سجلوا مذكراتهم عن المرحلة نقلوا تفاصيل حراكها بصورة حيادية⁽³⁸⁾ وقد ظهر ذلك في البيانات التي كانت تنشرها الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين من خلال نشرة (النذير) حيث يخاطب بيان منشور باسم قيادة الثورة الإسلامية في سورية بتاريخ 16/02/1980 الجماهير السورية التي تنطق بحسب النص باسم (منظماتها السياسية والنقابية) وبما يوحي بأن هذه المؤسسات هي جزء من ((الثورة الإسلامية))⁽³⁹⁾، وقد كتب الشيخ سعيد حوى قارئ هذا البيان وقت إذاعته في صوت سورية العربية، في مذكراته لاحقاً عن النقابات فجعل تحركها جزءاً من الاستجابة

(36) انظر الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=271980>

(37) معاذ السراج، احتجاجات آذار 1980 (دور النقابات المهنية)، على الرابط <https://pw.2u.org/PcAHUj8>

(38) عدنان سعد الدين، الإخوان المسلمون في سورية، مذكرات وذكريات، سنوات المجازر المرعبة، المجلد الرابع، ط1، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2010)، ص 28-32.

(39) وثائق الثورة الإسلامية في سورية، ص 88، على الرابط: <https://details.org.archive/https://su2.is-Tajruba>

معارضة، بل هي بحسب ما يذكره عقيل المطالب التي تطرحها أطراف المعارضة كلها، وهي:

((حل الحكومة ومجلس الشعب وإسناد مهمة رئيس الحكومة لشخصية مستقلة.

- إطلاق الحريات العامة وحرية تشكيل الأحزاب وحرية التعبير.

- إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين من كافة المشارب السياسية دون استثناء.

- التوقف عن حملة الاعتقالات والإعدامات الميدانية للمعارضين والابتعاد عن الحل الأمني.

- الإعلان عن انتخابات لمجلس الشعب حرة نزيهة تشارك بها كل الأحزاب السياسية والمعارضة دون استثناء⁽³²⁾)).

ويؤكد هذا التوجه المهندس هشام نجار في مذكراته عن تلك المرحلة⁽³³⁾، وأيضاً المحامي الراحل جريس الهامس في سلسلة من المقالات التي روى فيها جزءاً من تاريخ نقابة المحامين⁽³⁴⁾، وعرض في السياق تشكيل النقابة في 1978 وفداً لتقديم مطالبها للقيادة القطرية من خلال اللقاء بعبد الحليم خدام، لكن من ذهبوا بحسب الهامس ((عادوا بخفي حنين وأذكر أن الزميل سمير كحالة عاد ليخبرنا ما قاله لهم خدام: ((بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان التي نطالب بها مستوردة غريبة الصنع. كما قال حرفياً: شو بدكن نسلم لكم الحكم بتنفيذ مطالبكم))⁽³⁵⁾، وفي جهة أخرى، يتحدث الهامس عن موقف القوى السياسية المعارضة من حراك النقابات ويقول: ((هكذا دفع المحامون السوريون الفاتورة الأولى في ساحة النضال ضد الطاغية حافظ الأسد وعصابته، ولم يدعم موقف النقابة ونضالها في دمشق يوماً أي من التنظيمات الحزبية التي كانت قائمة

(32) خالد سليم عقيل، إرث ثورة، ص 81.

(33) انظر شهادته المتسلسلة في موقع مركز الشرق العربي، على الرابط <https://2u.pw/KBT9O5W>

(34) انظر مدونته الشخصية على موقع الحوار المتمدن: <https://www.ahewar.org/m.asp?i=206>

(35) انظر الرابط: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=271190>

من الخلف ما دُون عنها في كتابات الآخرين، وفي هذا المنحى يقزّمها باتريك سيل كاتب سيرة حافظ الأسد ويلغي نضالها، فقد كانت جريمتها بحسب ما يقول إنها ((أظهرت (... فتورًا تجاه (العنف الثوري) ما أدى إلى حلها ووضع مكاتبتها تحت الوصاية، ولم تعد بعض تلك المكاتب للظهور أبدًا بعد ذلك))⁽⁴⁴⁾.

وفي كتابات تأريخية متقدمة يجري التعريض بموقف النقابات فيُربط موقفها بالجماعات المسلحة، ويُظهِر تحركها كتصرف ينتهز ما يجري، وهذا ما يسطره الباحث اللبناني كمال ديب في تدوينه لتاريخ سورية فيقول: ((وكانت حركات معارضة أخرى قد اشتمت من تصاعد تحرك الإخوان المسلمين منذ خريف 1979 أن النظام بدأ يضعف وقد ينهار، ونشطت في شباط وأذار 1980. فقامت نقابات الأطباء والمهندسين والصيدالة والمحامين بإضراب في 31 آذار 1980 ضد قمع حقوق الإنسان في سورية وضد بعض ما جاء في خطابات الأسد حول عزمه على استعمال (العنف الثوري) الذي يعطي قوى السلطة الحق بقتل المسلحين في المواجهات والاقتحامات، دون العودة إلى القضاء. فكان نصيب المضربين أن نقاباتهم أوقفت عن العمل ورمي قادتها في السجن))⁽⁴⁵⁾.

سادسًا: التباس مهمات المجتمع المدني في ظاهرة (ربيع دمشق)

فعليًا لم يجر تقييم موضوعي لتجربة النقابات المهنية التي انتفضت ضد سلطة نظام الأسد، ويبدو أن دوي الصراع المعلن بينه وبين تنظيم الطليعة غطى على الأصوات المغايرة، ولا سيما تلك التي خرجت من جهات مهنية، لا يبدو أنها تمتلك برنامجًا سياسيًا محددًا بقدر امتلاكها حساسية تجاه التقييد والقمع الذين مارسهما النظام على الحياة العامة.

لثورة الإسلامية: ((كان الخط البياني للثورة خلال هذه السنوات في تصاعد حتى نهاية آذار (مارس) سنة 1980 فقد استقطبت الثورة الجماهير كلها، وكان من آثار ذلك تحرك النقابات العلمية حركتها الشهيرة))⁽⁴⁰⁾.

ثم إن الكتابات اللاحقة عما حدث مع هذه الواجهات من المجتمع المدني لم تنصفها كما يجب، وقد سعى النظام إلى خلق مثل هذا التشويش على حقيقة وجود قوى غير سياسية بالمعنى الفعلي للكلمة، تعلن رفضها ممارساته، ويؤكد وجود هذه السياسة المهندس هشام نجار حيث كتب في مذكراته عن سعي النظام وبوضوح إلى وصم النقابات بتهمة العمل وفق أجندة الإخوان المسلمين، حيث حاول حافظ الأسد ومخبراته ((نسيها من ألفها لياؤها لما سعي في حينه الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين وذلك من أجل التقليل من دعمها ولكنها كانت ثورة شاملة من النقابات إلى التجار إلى الطلاب))⁽⁴¹⁾. ويشرح نجار شيئًا من تجربة نقابته فيقول: ((يومها أجرينا انتخابات لمجلس نقابة المهندسين فنجح تجمع فيه: الإسلامي المعتدل وفيه العلماني الوطني وفيه المسيحي وحتى نقيب المهندسين كان المرحوم الدكتور المهندس خير الدين حقي وهو ذو اتجاه علماني ولكن لم ينجح أي واحد من قائمة المخابرات. فجاء الانتقام شديدًا))⁽⁴²⁾.

وفعليًا تجاوز الانتقام في شدته التوقعات كلها، فقتل بعض النقابيين تحت التعذيب، وبحسب الباحث الفرنسي ميشيل سورا فقد عثر بين ضحايا مذبحه حماة في 1982 ((على جثث محامين وقد قُطعت ألسنتهم)) وبحسب سورا فإنه ((يبدو أن أحدهم لم ينسَ الدور القانوني الريادي الذي أداه المحامون في أحداث 1980))⁽⁴³⁾.

وعلى الرغم من أن أدبيات السلطة لم تتحدث عن هذه القوى النقابية المعارضة أبدًا إلا أنها أوحى أو لعلها أدارت

(40) سعيد حوى، هذه تجربتي وهذه شهادتي، ط1، القاهرة: مكتبة وهبة للطباعة والنشر، 1987، ص 138.

(41) هشام نجار، "من دفتر الذاكرة: يوم دخل بيتي عناصر الفرقة الثالثة"، على الرابط <https://2u.pw/XFNXXNt>

(42) هشام نجار، "من دفتر الذاكرة: يوم دخل بيتي عناصر الفرقة الثالثة".

(43) ميشال سورا، الدولة المتوحشة، أمل سارة ومارك بيالو (مترجمين)، ط1، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017، ص 57.

(44) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ط 10، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007، ص 532. ويقصد هنا بعبارة العنف الثوري سياسة أعلنها الأسد في خطبه أمام الجماهير في شهر آذار/ مارس للعام نفسه لمواجهة العنف الرجعي المسلح.

(45) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ط1، بيروت: دار النهار، 2011، ص 559-558.

وعلى الرغم من أن المشهد العربي عموماً كان يعيش فورة منظمات المجتمع المدني بوصفها تعبيراً عن انكفاء سياسي⁽⁴⁸⁾ إلا أن خصوصية التجربة السورية تتأتى من أن ما اصطلح عليه بـ(ربيع دمشق) وقد صُنف نشاط مجتمع مدني كان يذهب نحو السياسة بصورة لا ريبة فيها.

الأمر الذي يشير إلى تحكم ضرورات الواقع ذاته في ظهور الفاعلية، وعدم ولادتها من أحضان جهات غربية تعمل حول العالم وتحيك المؤامرات باسم المجتمع المدني، كما كان المدافعون عن نظام الأسد يدعون دائماً وكذلك مجموعة من أصحاب الأيديولوجيات⁽⁴⁹⁾.

صحيح أن بعض وجهات النظر كانت تشير بوضوح إلى أن جذر المشكلة بين النظام والأفراد الفاعلين في أطر المجتمع المدني إنما هو التباين في فهم كل طرف لمسألة الإصلاح⁽⁵⁰⁾ وأن بعض المثقفين رأوا أن مقتل الظاهرة يعود إلى توجهها السياسي⁽⁵¹⁾ إلا أن هذه الآراء تبدو قاصرة عن فهم طبيعة السلطة وبنيتها في سورية، فتفترض أن الخلاف نظري بحت، أو سجال مقتصر على تبادل وجهات النظر، ويغيب عنها أن النزعة التسلطية تميل إلى منع الآخرين حتى

إلا أن بعض من قرؤوا تلك المرحلة لم يروا الأمور من المنظور ذاته، ومثال هذا ما ذهب إليه الباحث بوعلي ياسين في مراجعته لموقع المثقفين بين سلطة الدولة والمجتمع المدني، فبالنسبة إليه فإن ((المقاومة شبه الوحيدة التي لاقاها استبداد الدولة منذ أواسط السبعينيات حتى الآن جاءت من التنظيمات السياسية المتأسلمة التي عشعشت في المجتمع الأهلي التقليدي واحتمت به، ولم تأت من قوى المجتمع المدني الحديث))⁽⁴⁶⁾.

وبغض النظر عن زمن دخول مصطلح المجتمع المدني للفضاء المعرفي العام وتحوله إلى مادة للمناقشة، فإن النظر إلى الوقائع على الأرض وإعادة قراءتها يوضحان أن التفاعلات المجتمعية على أرضية قمع مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وإحاقها بالنظام، وكذلك منع حراك أي قوة سياسية بعد حملات القمع التاريخية التي شنتها الأجهزة الأمنية على الأحزاب المعارضة في سنوات الثمانينيات، فرضاً على المشتغلين بالشأن العام أن يعيدوا النظر بتكتيكاتهم الممكنة في مواجهة التسلط، وانتظار اللحظات المناسبة، أي تلك التي لا يقوم فيها النظام بأفعال عنفية شديدة تجاه إعلان مطالب المجتمع، وذلك بناء على تقديرات تتبع مزاج رأس السلطة الدكتاتورية.

وقد سنحت هذه اللحظة كما هو معروف بعد نهاية سنوات حكم حافظ الأسد، مع تتالي دعوات طُرحت من فئات مجتمعية موجهة للنظام من أجل الإصلاح، تلاقت مع إشارات الرغبة في التغيير التي طرحها بشار الأسد الحاكم الجديد لسورية الذي خلف والده.

وفي النظر إلى الخلفيات المجتمعية للمشاركين في الحراك الذي أطلق عليه اسم (ربيع دمشق)، يمكن لنا أن نلاحظ وجود فئات من المثقفين العاملين في الشؤون الثقافية والفنية إضافة إلى سياسيين ونقابيين خرجوا من تجاربهم القاسية في المعتقلات وشرائح أكاديمية وأخرى مهنية صناعية⁽⁴⁷⁾.

(46) بوعلي ياسين، "المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني"، مجلة عالم الفكر، مج 27، ع 3، 1 يناير، 1999، ص 50.

(47) يوصف رضوان زيادة طبيعة الحراك فيقول: ((ما ميز حقبة ربيع دمشق القصيرة أن انطلاقها جاءت نتيجة مبادرات فردية وشبه جماعية من القطاعات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة في سورية، أي إنها ابتدأت من "تحت" وليس من "فوق". هذا الاختلاف هو

ما دفع "ربيع دمشق" إلى أن يكون رهين المجتمع أكثر من كونه تعبيراً عن تلونيات حزبية وعقائدية مختلفة ومتباينة)). وهو ما آمن له باستمرار دخول قطاعات جديدة من خارج المعارضة التقليدية، ومنع بالتالي أي حزب أو جماعة من رهن الربيع بذاتها، إذ بقي الربيع ملك المجموع بحراكه الأوسع والأوسع.

انظر: رضوان زيادة، ربيع دمشق: قضايا، اتجاهات، نهايات، سلسلة قضايا الإصلاح 17، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007)، ص 10.

(48) يتحدث عزمي بشار عن هذا الموضوع فيقول: ((في هذه الظروف أدار مثقفو اليسار والحركات القومية ظهورهم للعمل السياسي أو للمجتمع السياسي، وبدلاً من خوض معركة الديمقراطية على ساحة الدولة بالتنظيم السياسي الذي تسانده المؤسسات المجتمعية، انطلق نشطاء الأحزاب سابقاً، في منظمات غير حكومية: ومراكز أبحاث وغير ذلك، مطلقين على هذه المنظمات تسمية المجتمع المدني)). انظر: عزمي بشار، المجتمع المدني، ص 30.

(49) يشير عبد الرزاق عبد الذي خاض في سجال طويلة مع ممثلي النظام وغيرهم إلى تعمد الخطابين ((القومي السلطوي، والشيوخي الستاليني (...)) تأميم مصطلح "المجتمع المدني" بعده مؤامرة واختراقاً قام به النفوذ الأجنبي وغزوا ثقافياً غريباً)).

انظر: عبد الرزاق عبد، يسألونك عن المجتمع المدني: ربيع دمشق المؤبد، ط 1، (القاهرة: مركز الإنماء الحضاري، 2003)، ص 9.

(50) رأى وائل السواح وسلام كواكي هذه المسألة فكتبا أن ((ثمة جدل متواصل بين الحكومة السورية ونقادها حول مسألة المجتمع المدني في سورية. وهو ما يبدو تجلياً للخلاف المتأصل بينهما حول فكرة الإصلاح. فبينما ترى الحكومة أن الإصلاح مسار تدريجي من التغيرات الجزئية، يرى نقاد الحكومة أن الإصلاح هو كل متكامل يمثل المجتمع المدني ركناً أساسياً من أركانه)).

انظر: سلام الكواكي، أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة المجتمع المدني رغم كل الصعوبات، ط 1، (بيروت، بيت المواطنة، 2013)، ص 23.

(51) سلام الكواكي، أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة المجتمع المدني رغم كل الصعوبات، ط 1، (بيروت، بيت المواطنة، 2013)، ص 25-24.

سابعاً: تأثيم (ربيع دمشق)

من العمل على المسائل النظرية والفكرية المغايرة⁽⁵²⁾.

كتب كثير عن تفاصيل الحراك الذي جرى خلال حياة هذه الظاهرة، وركز آخرون كما مر معنا على طبيعة الجدل الذي افتتحته، وكتب بعض من شاركوا في لجان إحياء المجتمع المدني عنها مطولاً، إذ شكلت أحد أهم حوامل الظاهرة ونقدوا تجربتها، ولا سيما مسارها المتعرج بين النشاط المجتمعي والطروحات السياسية، في ظل ضغوط أحداث متسارعة شهدتها سورية والمنطقة، ما أدى إلى نشوب خلافات كبيرة بين الفاعلين فيها⁽⁵⁴⁾. وإضافة إلى بؤر الخلافات الداخلية من المهم أيضاً النظر إلى موقف القوى السياسية المعارضة من هذه التجمعات التي تعمل تحت عنوان (المجتمع المدني)، فهي لم تحبب بها، لا بل إنها تعاطت معها بوصفها معطى غربي لا يخدم توجهاتها الأيديولوجية⁽⁵⁵⁾.

لكن من الثابت أن النهاية القاتمة التي وصلت إليها ظاهرة (ربيع دمشق)، كانت تعبر عن طبيعة النظام الذي واجهته، ولا سيما لجهة شيطنة هذا النشاط السلمي المدني الديمقراطي (منتديات وحوارات وحتى اعتصامات) ووضعه على سكة تفضي إلى قمعه واعتقال المشاركين فيه وإلغاء وجوده. وبحسب وائل السواح الذي وثق التجربة فإن رد السلطة جاء تصاعدياً؛ ((بدأ بنشر بعض الصحف اللبنانية ردوداً سورية عنيفة على دعاة المجتمع المدني، ثم دعا نائب رئيس الجمهورية أنشد، عبد الحلیم خدام

نتوقف عند هذا التفصيل في سياق هذه المراجعة، وذلك لسبب أساسي تظهره المناقشات العلنية التي جرت في المنتديات السورية في تلك المرحلة بين ممثلي الحراك وأفراد كانت ترسلهم الأجهزة الأمنية وكذلك القيادة القطرية لحزب البعث، وأيضاً بين الكتاب السوريين الفاعلين في ربيع دمشق وكتاب يدافعون عن النظام من خلال الهجوم على المعارضين بوصفهم عملاء للخارج⁽⁵³⁾.

وبينما كانت سياسة قمع النقابات المهنية تحال إلى اهتمامها بالرجعية والعمل لمصلحة الإخوان المسلمين لم يجد النظام ما يمنعه من اتهام حراك ربيع دمشق السلمي بكونه جزءاً من أجندة مؤامراتية ضد سورية.

إلا أنه من الثابت أن المناقشات والمجازبات التي جرت في ذلك الوقت لم تكن تتصل باللحظة التاريخية ذاتها بقدر اتصالها بتاريخ سورية في المدة التي سبقت وصول حزب البعث إلى السلطة، حيث كانت التخوم بين النظام والآخرين تقوم على رؤية المثقفين بوجود تاريخ من النشاط المجتمعي السابق الذي يحمل مضمون مصطلح المجتمع المدني، ومن ثم فإن من حق السوريين أن يستعيدوا استقلال مكونات هذا المجتمع، بينما كان الناطقون باسم النظام يرون أن المؤامرة التي يحملها هذا المصطلح تقوم على جعل المطالبة بالحرية أساساً لتحكم الغرب في النظام الاشتراكي وعودة الإخوان المسلمين.

(54) يمكن العودة إلى ما كتبه المحامية الناشطة مية الرحي عن تجربة اللجان وما جرى فيها والمشكلات التي واجهتها.

انظر الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=32583&utm_source=pocket_saves

(55) يمكن رصد موقف القوى السياسية من خلال ما كتبه الكاتب عماد يوسف عن التجربة حيث قال: ((لا شك بأن تجربة اللجان قد أثارت بعض التحفظ لدى الغالبية الكبرى من أعضاء أحزاب المعارضة التي تنتمي بمجملها إلى جيل الستينات والسبعينات من تاريخ سوريا في القرن الماضي، وهذا يعود إلى طبيعة هذه الأحزاب الأيديولوجية بمعظمها، والتي تحمل كلها مشاريع طرحت سلطات شمولية بديلة، ولو أن بعضها قد تطلعت قليلاً ببعض منطلقاته النظرية ببعض الكلمات والمصطلحات التي تنتمي إلى الخطاب الديمقراطي، ولكنها أي هذه المصطلحات بقيت على وثائق هذه الأحزاب لم تتجاوزها إلى وتيرة الفعل ورد الفعل، وإلى آلية التطبيق والممارسة، عدا عن أن مفهوم المجتمع المدني بحد ذاته كان غريباً وجديداً على الكثير من كوادر وفكر هذه الأحزاب وخاصة القومية والماركسية والدينية منها، أضف إلى ذلك طبيعة المجتمع المدني الذي يتطلب بيئة ليبرالية كشرط أساسي من شروط إنجازه، وهو ما كان مقيماً عند تيارات سياسية عدة تصبو إلى تحقيق نظام اشتراكي يسيطر على وسائل الإنتاج ويعيد إنتاج المجتمع بما يتوافق مع تطلعاته)).

انظر الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=33200&utm_source=pocket_saves

(52) مثال هذا ما يذكره وائل السواح وسلام الكواكي من وجهات ترى بأن (مصير الظاهرة "ربيع دمشق" كان يمكن أن يكون أفضل لو أنها لم تخلط "بين مهامها كحركة مدنية، وبين مهام سياسية كان على السياسيين والأحزاب السياسية الاضطلاع بها، وأنه كان من واجها الانتباه أكثر إلى دورها كأداة -مجتمعية مهمتها التركيز على قضايا الثقافة والفكر والتنمية والتدريب والتأهيل والتعبئة وترويج مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتعتقد وجهة النظر هذه أن حظ المجتمع المدني بالنمو والبقاء كان أكبر بكثير، لو أنه لم يحمل مهام الأحزاب السياسية، ولم يطرح برامج سياسية)).

سلام الكواكي، أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة المجتمع المدني رغم كل الصعوبات، ص 24-25.

(53) جردت الباحثة إليزابيث كساب جرداً شبه كامل لمجمل المناقشات التي جرت خلال هذه المرحلة. انظر كتابها: تنوير عشية الثورة: المناقشات المصرية والسورية، محمود محمد الجرثاني (مترجمًا)، ط 1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 209-210.

في مؤسساتها⁽⁵⁹⁾.

وغير ذلك من الأمثلة التي تكشف جذر المشكلة القائمة بين مجتمع يطمح لنيل حريته، ونظام تسلطي يعرف أن استمراره مرهون بمقدار قدرته على كبح جماح أفراد المجتمع ومؤسساته وروابطه ومنتدياته وجمعياته المستقلة، وشل قدرتها على العمل في أي اتجاه.

ثامناً: خلاصة

من خلال ما سبق، تؤكد المعطيات أن حراك المجتمع المدني السوري، تعرض لانقطاعات زمنية كبيرة بدأت منذ عهد الوحدة مع مصر، وكُرست بعد سيطرة حزب البعث على السلطة في سورية، ما يؤكد فرضية وجود تعارض شديد بين مسار المنظمات المستقلة عن سيطرة الدولة وبنيتها القمعية الشديدة التي تجعلها تمارس أفعالاً غير قانونية تهدف إلى اتهام هذه المنظمات بتهم تسهّل عليها قمعها ومنعها واعتقال الفاعلين فيها، وقد ظهر هذا الأمر في تجربة النقابات المهنية في حراكها المعارض في 1980، وكذلك في تجربة (ربيع دمشق) في بداية الألفية الجديدة.

وفي مثل هذا الوضع لا يمكن مناقشة طبيعة المجتمع المدني وأدواره المقترحة عالمياً أن تتجاهل المعطيات المحلية التي تضيف له دوراً خاصاً يتمثل في مقاومة التسلط والقمع، ما دامت البيئة التي يعمل فيها -أي المجتمع- تجري مصادرتها من القوة المسيطرة على جهاز الدولة.

وتبعاً لهذا فإن العودة إلى قراءة ما جرى في التجريبتين كليهما، وإظهار معطياته في سياق مجابهة النظام، تصبح جزءاً من توثيق سياق أعم وأشمل هو تأريخ مواجهة المجتمع ككل مع النظام القمعي.

إلى اجتماع في مدرج جامعة دمشق في 18 شباط/ فبراير 2001، استنفر فيه أساتذة الجامعات والقيادة وعدد من الشخصيات وبدأ الهجوم شرساً على لجان أحياء المجتمع المدني على أنهم عملاء لسفارات أجنبية ومدسوسون وما إلى ذلك⁽⁵⁶⁾ وصولاً إلى انتقاد رأس النظام للظاهرة الأمر الذي أطيح عليها وجعلها منبوذة ليس فقط من النظام وإنما من الأحزاب المعارضة الأخرى⁽⁵⁷⁾.

هل فعل النظام ما فعله ضد هذه الظاهرة بسبب حملتها العامة التي تهدد أساسات سيطرته الكلية على المجتمع؟ أم إنه كان يتبع غريزته التسلطية التي لطالما جعلته يواجه المبادرات المجتمعية المستقلة عنه بالحظر والزجر؟

يعيد هذا السؤال البحث إلى الأساس الذي انطلق منه وهو التفكير في سياسة النظام تجاه ظواهر المجتمع المدني، حيث أثبت التاريخ وجود هذا العداء لأنواع المبادرات الحرة المستقلة كلها، لا بل إن مغالاة أجهزته الأمنية في متابعة حتى أبسط الفاعليات المجتمعية. واعتقال القائمين عليها، كان يثبت مراراً وتكراراً أن طبيعته لم تتغير، فإما أن يكون النشاط مجيئاً بالكامل لمصلحته، وإما أن يلقي المصير ذاته الذي لقيته التجارب السابقة.

ومن الأمثلة على هذا نذكر قيام الأجهزة الأمنية باعتقال 24 مواطناً من بلدة داريا قرب دمشق في 2003/4/30 بسبب دعوات إصلاحية صدرت منهم لمواطنيهم بالإقلاع عن تدخين التبغ ومقاطعة السجائر والبضائع الأميركية بسبب حربها الظالمة على العراق والتوجه إلى الموظفين بعدم طلب الرشوة⁽⁵⁸⁾.

وأيضاً قيام الأجهزة الأمنية باعتقال مجموعة من طلاب الهندسة في إثر لقاء بينهم في مقهى جامعي، للتداول بشأن فصل طلاب من جامعة حلب على خلفية اعتصام قاموا به احتجاجاً على تخلي الدولة عن تعيين المهندسين المتخرجين

(56) وائل السواح، جدل السياسي والمدني في التجربة المدنية السورية، أوراق المتابعة السياسية، (مبادرة الإصلاح العربي، كانون الأول 2009)، ص 3.

(57) وائل السواح، جدل السياسي والمدني في التجربة المدنية السورية، ص 3.

(58) انظر: نداء اللجنة السورية لحقوق الإنسان من أجل الافراج عنهم في الرابط <http://www.asharqalarabi.org.uk/center/takarir-m-d.htm>

(59) انظر التفاصيل في الرابط: <http://www.asharqalarabi.org.uk/center/takarir-e-a.htm>

المصادر والمراجع

1. اشفورد. نايجل، المجتمع المدني، طبعة إلكترونية، (د.م. مشروع منبر الحرية، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، د.ت).
2. إدواردز. مايكل، المجتمع المدني النظرية والممارسة، عبد الرحمن عبد القادر شاهين (مترجمًا)، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
3. بشارة. عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، ط6، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
4. بييرة. جورج، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في سوريا، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، د.ت).
5. حوى. سعيد، هذه تجربتي وهذه شهادتي، ط1، (القاهرة: مكتبة وهبة للطباعة والنشر، 1987).
6. ديب. كمال، تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ط1، (بيروت: دار النهار، 2011).
7. ديبلو. ستيفن، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ربيع وهبه (مترجمًا)، ع: 467، ط1، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2003).
8. زيادة. رضوان، ربيع دمشق: قضايا، اتجاهات، نهايات، سلسلة قضايا الإصلاح ١٧، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).
9. سعد الدين. عدنان، الإخوان المسلمون في سورية، مذكرات وذكريات، سنوات المجازر المرعبة، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010).
10. سيل. باتريك، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ط 10، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007).
11. الصالح. محمد علي، إدارة الاقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (1918-1946): تأثيراتها فيما بعد الاستقلال، نسخة إلكترونية، (د.م: دن، 2020).
12. عقيل. خالد سليم، إرث ثورة، نسخة إلكترونية، (د.م، زقاق الكتب، د.ت).
13. عيد. عبد الرزاق، يسألونك عن المجتمع المدني: ربيع دمشق المؤؤود، ط1، (القاهرة: مركز الإنماء الحضاري، 2003).
14. كساب. إليزابيث، تنوير عشية الثورة: النقاشات المصرية والسورية، محمود محمد الحرثاني (مترجمًا)، ط1، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).
15. الكواكي. سلام، أصوات سورية من زمن ما قبل الثورة المجتمع المدني رغم كل الصعوبات، ط1، (بيروت: بيت المواطنة، 2013).
16. سورا. ميشيل، الدولة المتوحشة، أمل سارة ومارك بيالو (مترجمين)، ط1، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017).
17. نصر الله. رامي، منظمات المجتمع المدني في سوريا بعد العام 2011، سياسة اللامسياسة، نسخة إلكترونية، (د.م: دن، د.ت).
18. نهار. حازم ولؤي صافي، المعارضة السورية، ط1، (تونس: الدار المتوسطية، 2013).
19. هايدمان. ستيفن، التسلطية في سورية، صراع المجتمع والدولة، عباس عباس (مترجمًا)، ط1، (بيروت: دار رياض الرئيس، 2011).